قراءات المرصد الوطني للإجرام

وحدة اليقظة الاستراتيجية

قراءة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2025

العنوان	مؤشر مدركات الفساد لسنة 2025 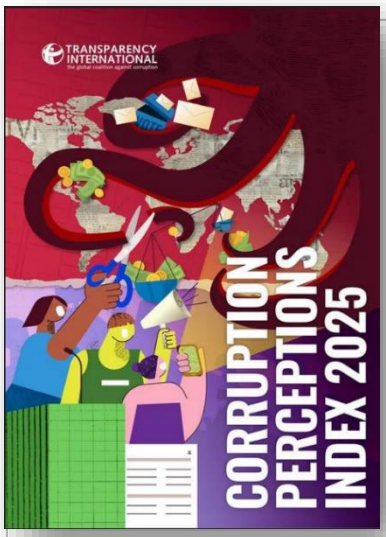
الجهة المصدرة	*منظمة الشفافية الدولية*
لغة التقريروتاريخ نشره	صدر باللغة الإنجليزية – فبراير 2026
عدد الصفحات	28 صفحة
طبيعة الوثيقة	يعد مؤشر مدركات الفساد بمثابة مرجع عالمي لتقييم مستوى الفساد في القطاع العام، حيث يسجل نتائج 182دولة و إقليم حول العالم، استنادا إلى مدركات الفساد في القطاع العام، باستخدام بيانات مأخوذة من 13 مصدرا خارجيا، بما في ذلك البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وشركات الاستشارات الخاصة وتحليل المخاطر، والمراكز الفكرية وغيرها من المصادر. وتعكس درجات المؤشر تقييمات الخبراء ورجال الأعمال حول مستوى الفساد في كل بلد.

الملّخص التنفيذي

يبين مؤشر مدركات الفساد لسنة 2025 تسجيل تراجع في المتوسط العالمي لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات، حيث بلغ 42 نقطة من أصل 100، ويعكس هذا التراجع ضعف قدرة أغلب الدول على التحكم في مظاهر الفساد داخل القطاع العام، إذ إن 122دولة من أصل 182 لم تتجاوز عتبة 50 نقطة.

كما يظهر التقرير تقلص عدد الدول التي تحقّق مستويات عالية من النزاهة، مقابل اتساع رقعة الدول التي تعاني من اختلالات بنيوية في أنظمة الحكامة، وتراجع في فعالية آليات الرقابة والمساءلة، ويربط التقرير بشكل واضح بين تفشي الفساد من جهة، وتراجع الديمقراطية، وتسييس العدالة، وتقييد الفضاء المدني من جهة أخرى، مع ما يترتب عن ذلك من آثار مباشرة على جودة الخدمات العمومية، والعدالة الاجتماعية، والاستقرار المؤسسي.

الإطار العام للمؤشر والمنهجية المعتمدة:

يقيس المؤشر مستويات الفساد المتصور في القطاع العام في 182 دولة وإقليما، اعتمادا على 13 مصدرا مستقلا تشمل تقييمات خبراء ومؤسسات دولية ورجال أعمال.

ويعتمد المؤشر سلما تدريجيا من:

- 0 نقطة: مستوى مرتفع جدا من الفساد
- 100نقطة : مستوى عال من النزاهة

وتسمح هذه المنهجية بإجراء مقارنات زمنية منذ سنة 2012 وفق معايير موحدة.

الاتجاهات العالمية للفساد:

يؤكد التقرير أن الفساد لا يزال ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، ذات آثار مباشرة على حياة الأفراد والمجتمعات، خاصة في ظل:

- ضعف استقلالية المؤسسات.
- تراجع سيادة القانون.
- تقلص الحريات الأساسية.

- اختلال التوازنات الاجتماعية.

الدرجة	الدولة/الإقليم
89	الدنمارك
88	فنلندا
84	سنغافورة
81	نيوزيلندا
81	النرويج
80	السويد
80	سويسرا
78	لوكسمبورغ
78	هولندا
77	ألمانيا
77	أيسلندا
76	أستراليا
76	إستونيا
76	هونغ كونغ
76	أيرلندا
75	كندا
73	أوروغواي
71	بوتان
71	اليابان
70	المملكة المتحدة
69	النمسا
69	بلجيكا
69	الإمارات العربية المتحدة
68	بربادوس
68	سيشيل
68	تايوان
66	فرنسا
65	ليتوانيا
64	جزر البهاما
64	الولايات المتحدة الأمريكية
63	بروناي دار السلام
63	تشيلي
63	كوريا الجنوبية
63	سانت فنسنت وجزر غرينادين
62	الرأس الأخضر
62	إسرائيل
60	دومينيكا
60	لاتفيا
59	جمهورية التشيك
59	سانت لوسيا
58	بوتسوانا
58	قطر
58	رواندا
58	سلوفينيا
57	المملكة العربية السعودية
56	كوستاريكا
56	غرينادا
56	البرتغال
55	قبرص
55	فيجي
55	إسبانيا
53	إيطاليا
53	بولندا
52	ماليزيا
52	عُمان
50	البحرين
50	جورجيا
50	اليونان
50	الأردن
49	مالطا
48	موريشيوس
48	سلوفاكيا
47	كرواتيا
47	فانواتو
46	أرمينيا
46	الكويت
46	الجبل الأسود (مونتينيغرو)
46	ناميبيا
46	السنغال
45	بنين
45	رومانيا
45	سان تومي وبرينسيبي
44	جامايكا
44	جزر سليمان
44	تيمور الشرقية
43	الصين
43	ساحل العاج
43	غانا
43	كوسوفو
42	مولدوفا
41	جنوب أفريقيا
41	ترينيداد وتوباغو
41	فيتنام
40	بلغاريا
40	بوركينا فاسو
40	كوبا
40	غيانا
40	المجر
40	مقدونيا الشمالية
40	تنزانيا
39	ألبانيا
39	الهند
39	جزر المالديف
39	المغرب
39	تونس
38	إثيوبيا
38	كازاخستان
38	سورينام
37	كولومبيا
37	الجمهورية الدومينيكية
37	غامبيا
37	ليسوتو
37	زامبيا
36	الأرجنتين
36	بليز
36	أوكرانيا
35	البرازيل
35	سري لانكا
34	الجزائر
34	البوسنة والهرسك
34	إندونيسيا
34	لاوس
34	مالاوي
34	نيبال
34	سيراليون
33	الإكوادور
33	بنما
33	صربيا
33	تايلاند
32	أنغولا
32	السلفادور
32	الفلبين
32	توغو
31	بيلاروس
31	جيبوتي
31	منغوليا
31	النيجر
31	تركيا
31	أوزبكستان
30	أذربيجان
30	مصر
30	كينيا
30	موريتانيا
30	بيرو
29	الغابون
28	بوليفيا
28	العراق
28	ليبيريا
28	مالي
28	باكستان
27	المكسيك
26	الكاميرون
26	غواتيمالا
26	غينيا
26	قيرغيزستان
26	نيجيريا
26	بابوا غينيا الجديدة
25	مدغشقر
25	أوغندا
24	بنغلاديش
24	جمهورية أفريقيا الوسطى
24	باراغواي
23	جمهورية الكونغو
23	إسواتيني
23	إيران
23	لبنان
22	تشاد
22	هندوراس
22	روسيا
22	زيمبابوي
21	غينيا بيساو
21	موزمبيق
20	كمبوديا
20	جزر القمر
20	جمهورية الكونغو الديمقراطية
19	طاجيكستان
17	بوروندي
17	تركمانستان
16	أفغانستان
16	هايتي
16	ميانمار
15	غينيا الاستوائية
15	كوريا الشمالية
15	سوريا
14	نيكاراغوا
14	السودان
13	إريتريا
13	ليبيا
13	اليمن
10	فنزويلا
9	الصومال
9	جنوب السودان

ويبرز التقرير أن الدول ذات الديمقراطيات الكاملة تحقق نتائج أفضل في التحكم في الفساد بمتوسط 71 نقطة، مقابل 47 نقطة في الديمقراطيات المعيبة، و32 نقطة في الأنظمة غير الديمقراطية، ما يؤكد الترابط الوثيق بين النزاهة وجودة النظام السياسي.

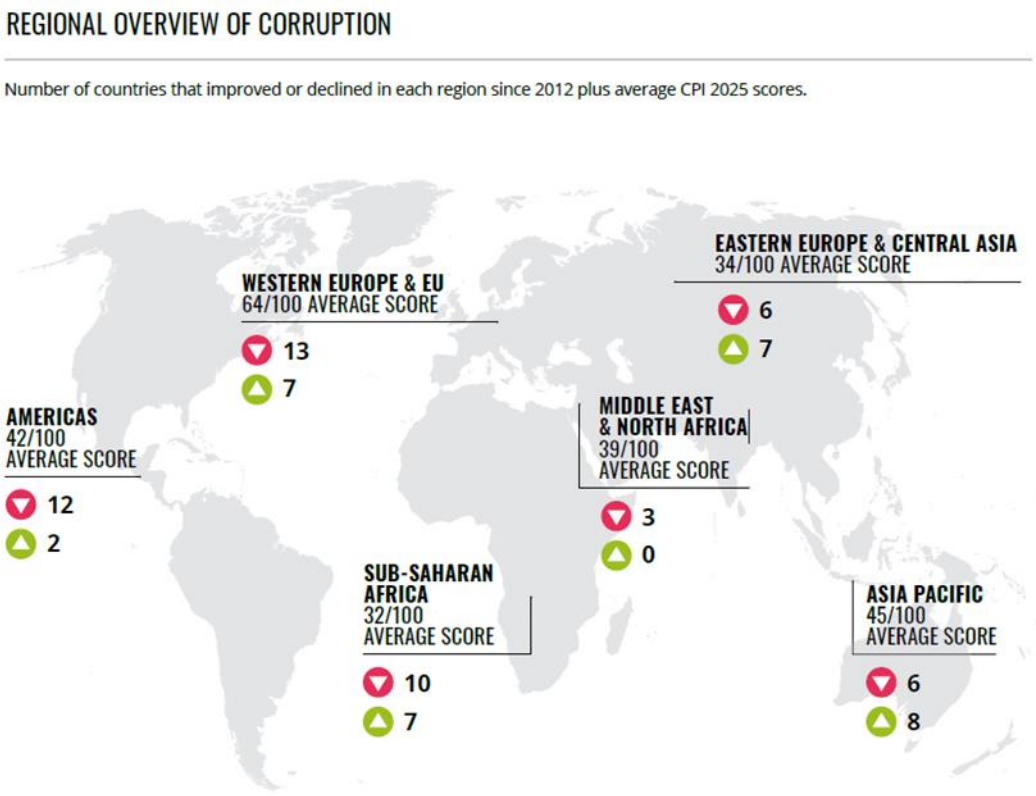

تطور مستويات الفساد عالميا

أنماط التراجع:

يرصد التقرير نمطين رئيسيين للتراجع:

- تراجع هيكلي طويل الأمد في بعض الدول نتيجة إضعاف المؤسسات، وتآكل الضوابط، وترسخ شبكات الزبونية، ما أدى إلى طابع ممنهج للفساد.
- تراجع حديث في دول ذات تصنيف مرتفع سابقا، نتيجة إضعاف آليات الرقابة، وتراجع إنفاذ تشريعات مكافحة الفساد، وتنامي تأثير المال الخاص في القرار العمومي.

أنماط التحسن:

في المقابل، يسجل التقرير:

- تحسنا تدريجيا في دول انطلقت من مستويات متدنية بفضل إصلاحات قانونية ومؤسساتية متواصلة.
- تحسنا مستداما في دول متوسطة أو مرتفعة التصنيف، مدفوعا بتقوية هيئات الرقابة، ورقمنة الخدمات العمومية، وحماية المبلغين، وترسيخ التوافق السياسي حول مبادئ النزاهة.

الدوافع الرئيسية وعواقب الفساد

العدالة وسيادة القانون:

يوضح التقرير أن الفساد يقوض منظومة العدالة عبر:

- التدخل في تعيين القضاة والنيابة العامة.
- تسييس المتابعات القضائية،
- ضعف الموارد والاستقلالية.

كما يبرز أن محدودية ولوج الأفراد والجماعات المتضررة من الفساد إلى العدالة تؤدي إلى تآكل الثقة في القانون، وتغذية الإفلات من العقاب.

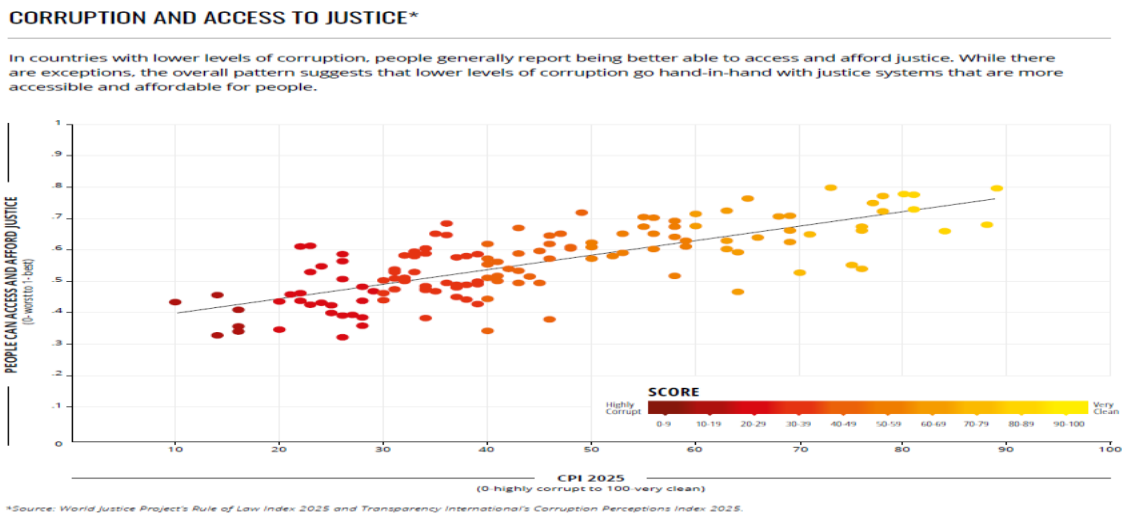

الديمقراطية والنزاهة السياسية والاستيلاء على الدولة:

يؤكد التقرير أن ضعف الشفافية في تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، وتضارب المصالح، وغياب الرقابة الفعالة، تفتح المجال أمام التأثير غير المشروع على القرار السياسي، وقد تؤدي إلى ما يعرف بالاستيلاء على الدولة، حيث تسخر المؤسسات لخدمة مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة.

الفضاء المدني وحرية الإعلام:

يشدد التقرير على الدور المحوري للمجتمع المدني والإعلام الحر في:

- كشف ممارسات الفساد.
- مراقبة تدبير المال العام.
- تعزيز المساءلة العمومية.

ويبين أن تقييد الحريات، واستهداف الصحفيين، وسن قوانين مقيدة للعمل المدني، عوامل تؤدي إلى تفاقم مخاطر الفساد وتقويض آليات الرقابة المجتمعية.

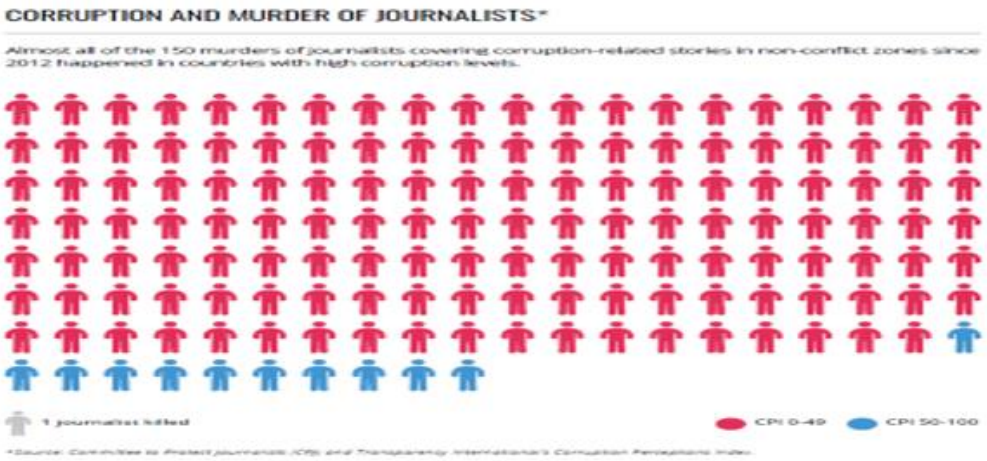

الخدمات العمومية وعدم المساواة:

يبرز التقرير أن الفساد في تدبير الموارد العمومية ينعكس سلبا على:

- جودة الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم.
- تكافؤ الفرص.
- العدالة الاجتماعية.

كما يؤكد أن الفئات الهشة تتحمل العبء الأكبر، وأن الفساد في تدبير الدين والمالية العمومية يفاقم مخاطر الأزمات المالية ويقيد قدرة الدول على الاستثمار في القطاعات الاجتماعية.

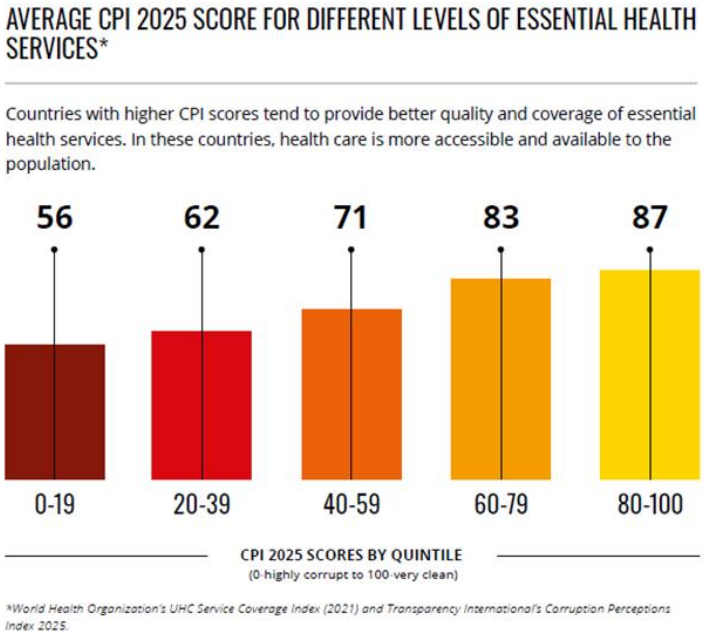

الفساد العابر للحدود

رغم تركيز المؤشر على الفساد الداخلي، يشير التقرير إلى خطورة:

- غسل الأموال.
- تهريب وإخفاء الأصول المنهوبة.
- استغلال بعض المراكز المالية الدولية.

ويؤكد أن مكافحة الفساد تقتضي تعاونا دوليا فعالا، واسترجاع الأصول، ومساءلة المتورطين في الجرائم المالية العابرة للحدود.

التوصيات:

يتضمن التقرير جملة من التوصيات، من أبرزها:

- ضمان استقلالية وشفافية مؤسسات العدالة.
- تمكين المتضررين من الفساد من الولوج إلى العدالة.
- تنظيم تمويل الحياة السياسية وتعزيز الشفافية.
- حماية الفضاء المدني وحرية الإعلام والمبلغين.
- تعزيز الرقابة على الخدمات العمومية والمالية العامة.
- الوقاية من الفساد الكبير والتدفقات المالية غير المشروعة.

مؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام 2025

الحاجة إلى مؤسسات أكثر فعالية وتوفير حيز أوسع للمجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يشير مؤشر مدركات الفساد لعام 2025 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى استمرار انتشار الفساد بشكل واسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعدم قدرة معظم حكومات المنطقة على مواجهة الفساد في القطاع العام بفاعلية، ويبرز التقرير أن تقاعس القيادات وهشاشة المؤسسات المسؤولة عن المحاسبة والمساءلة أسهما في استمرار هذه الظاهرة، رغم بعض الإصلاحات المحدودة في بعض الدول.

الأداء العام للدول في المنطقة:

منذ عام 2012، شهدت ثلاث دول من أصل 18 تراجعا حادا في أدائها، في حين لم يحقق أي بلد تقدما ملحوظا.

الدول الأعلى إحرازا للنقاط هي:

- الإمارات العربية المتحدة: 69
- قطر: 58
- المملكة العربية السعودية: 57

تشير هذه النتائج إلى أن إصلاحات مكافحة الفساد تعتمد بشكل كبير على إرادة القيادات السياسية، وتظل هشة في النظم غير الديمقراطية، حيث يمكن أن تتراجع بفعل تغير الأولويات السياسية.

دور المجتمع المدني:

- تضييق حيز المجتمع المدني أضعف قدرة الصحفيين والمنظمات غير الحكومية والمبلغين عن المخالفات على كشف إساءة استخدام السلطة.
- مثال: في المغرب (39)، أدى هذا الوضع إلى إضعاف التحقيقات في قضايا اختلاس تورط فيها مسؤولون منتخبون وموظفون حكوميون، مما ساهم في اندلاع احتجاجات واسعة قادها جيل زد.

التحديات في الدول منخفضة الأداء:

- الدول الأقل إحرازا للنقاط تشمل: سوريا (15)، ليبيا (13)، واليمن(13) .
- هذه الدول تعاني من عدم اليقين الناتج عن صراعات حديثة أو مستمرة، ما يقلل من التزام حكوماتها بجهود مكافحة الفساد.
- عوامل إضافية: التنافسات السياسية، شح الموارد البشرية والبنية التحتية، والتوترات الداخلية.

توصيات منظمة الشفافية الدولية

- توسيع وتعزيز حيز المجتمع المدني بدلا من تقييده.
- ضمان استقلالية هيئات مكافحة الفساد وأجهزة الرقابة وتزويدها بالموارد والتدريب اللازمين.
- تعزيز آليات المساءلة وضمان فعاليتها لمنع الفساد وكشفه والتحقيق فيه.
- تسريع إصلاحات الشفافية في مجال الملكية الفعلية وسد الثغرات في التنفيذ.
- في دولة الإمارات العربية المتحدة، رغم درجاتها المرتفعة، ينصح بتشديد الإجراءات الوقائية في قطاع العقارات وتعزيز إنفاذ القانون في قضايا الفساد العابرة للحدود.

أبرز النتائج الإقليمية

- ترتيب الدول حسب مؤشر مدركات الفساد (من 0 شديد الفساد إلى 100 شديد النزاهة):
- الإمارات العربية المتحدة: 69
- قطر: 58
- المملكة العربية السعودية: 57
- العراق: 28، مع بعض التطورات الإيجابية لكنها تواجه عقبات هيكلية كبيرة.
- لبنان: 23، قدرة محدودة على تحقيق إصلاحات ملموسة بسبب ضعف المؤسسات واستمرار التدخلات العسكرية الخارجية.
- تدني النقاط يشير إلى الحاجة الملحة لتوسيع حيز المجتمع المدني، تعزيز الشفافية، وضمان استقلالية وهيئات مكافحة الفساد مع موارد كافية لأداء مهامها بكفاءة.

تصنيف المملكة المغربية:

تحليل لمؤشرات الأداء في المملكة المغربية (2012-2025)

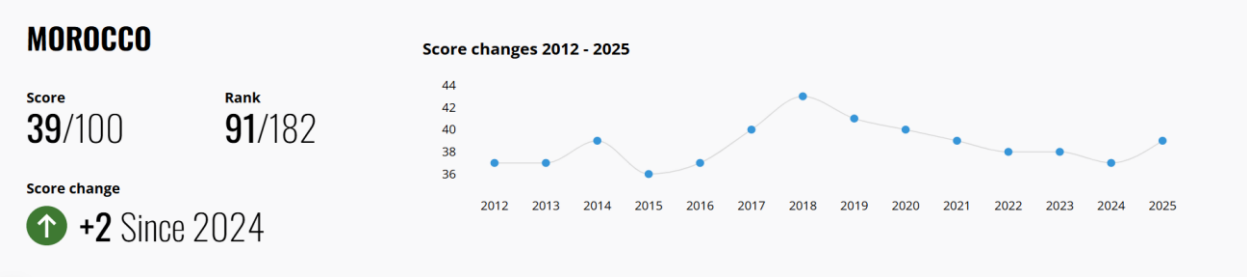

أولاً: الوضعية الراهنة (عام 2025): حسب البيانات المتوفرة، حصل المغرب على درجة 39 من أصل 100 في المؤشر الحالي، مما وضعه في المرتبة 91 عالميا من بين 182 دولة. ويظهر التقرير منحى إيجابيا في الأداء الأخير، حيث سجل تحسن بمقدار نقطتين (+2) منذ عام 2024.

ثانياً: تحليل المسار الزمني وتطور الدرجات (2012 - 2025): يكشف تتبع المسار التاريخي للمؤشر عن عدة محطات رئيسية:

- **فترة الاستقرار والتذبذب البسيط (2012-2016):** بدأ المؤشر بـ 37 نقطة في عام 2012، وشهد تراجعا طفيفا إلى 36 نقطة في 2015 قبل أن يبدأ رحلة الصعود.
- **مرحلة الطفرة والذروة (2017-2018):** شهدت هذه الفترة تحسنا ملحوظا، حيث قفز المؤشر من 40 نقطة في 2017 ليصل إلى أعلى مستوى تاريخي له عند 43 نقطة في عام 2018.
- **مرحلة التراجع التدريجي (2019-2024):** دخل المؤشر في منحنى تنازلي مستمر لخمس سنوات متتالية، حيث انخفض من 41 نقطة في 2019 وصولا إلى أدنى مستوياته الأخيرة عند 37 نقطة في عام 2024.
- **مرحلة التعافي الحالي (2025):** تمكن المغرب في عام 2025 من كسر حدة التراجع المسجل في السنوات الماضية، والعودة مجددا إلى عتبة 39 نقطة.

ثالثاً: الاستنتاجات العامة تشير الإحصائيات إلى أن أداء المغرب يتسم بالديناميكية؛ فبالرغم من التراجع الذي أعقب ذروة عام 2018، إلا أن بيانات عام 2025 تعكس بداية مرحلة تعافي واستعادة للمكانة في التصنيف العالمي، بزيادة قدرها نقطتان عن العام المنصرم.

للاطلاع على التقرير: https://files.transparencycdn.org/images/CPI-2025-Report-EN.pdf